ECONOMICS OF WHEAT MILLING INDUSTRY IN EGYPT

By

HASSAN MABROUK HASSAN ZEIDAN

B.Sc. Agric. Cooperative Sc., Higher Institute for Agric. Cooperation,1995

A thesis submitted in partial fulfillment

of

the requirements for the degree of

MASTER OF SCIENCE

in

Agricultural Science

(Agric. Economics)

Department of Agricultural Economics

Faculty of Agriculture

Ain Shams University

2012

Approval Sheet

ECONOMICS OF WHEAT MILLINING INDUSTRY IN EGYPT

By

HASSAN MABROUK HASSAN ZEIDAN

B.Sc. Agric. Cooperative SC., Higher Institute for Agric. Cooperation 1995

This thesis for M.Sc. degree has been approved by:

Dr . Said Nabwy EL sayed ……..…
Head of Research Emeritus ,Research Institute of Agricultural Economics

Dr. Mohamed Kamel Rihan …….
Prof. Emeritus of Agricultural Economics, Faculty of Agriculture, Ain Shams University

Dr. Thanaa El noby Ahmed Seleem …….
Prof. of Agricultural Economics, Faculty of Agriculture, Ain Shams University

Dr. Salah Mahmoud Mekled ……..…
Prof. of Agricultural Economics, Faculty of Agriculture, Ain Shams University

Date of Examination: 27/ 8/2012

ECONOMICS OF WHEAT MILLING INDUSTRY IN EGYPT

By

HASSAN MABROUK HASSAN ZEIDAN

B.Sc. Agric. Cooperative Sc., Higher Institute for Agric. Cooperation,1995

Under the Supervision of:

Dr. Salah Mahmoud Mekled

Prof. of Agricultural Economics, Department of agricultural Economics .Faculty of Agriculture, Ain Shams University (Principal Supervisor)

Dr. Thanaa El noby Ahmed Seleem

Prof. of Agricultural Economics, Department of agricultural Economics .Faculty of Agriculture, Ain Shams University

اقتصاديات صناعة طحن القمح في مصر

رسالة مقدمة من

حسن مبروك حسن زيدان

بكالوريوس علوم تعاونية زراعية، المعهد العالي للتعاون الزراعي،١٩٩٥

للحصول على

درجة الماجستير في العلوم الزراعية

(إقتصاد زراعى)

قسم الإقتصاد الزراعى

كلية الزراعة

جامعة عين شمس

٢٠١٢

صفحة الموافقة على الرسالة

اقتصاديات صناعة طحن القمح في مصر

رسالة مقدمة من

حسن مبروك حسن زيدان

بكالوريوس علوم تعاونية زراعية،المعهد العالي للتعاون الزراعي،١٩٩٥

للحصول على

درجة الماجستير في العلوم الزراعية

(إقتصاد زراعى)

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها

اللجنة :

د. سعيد نبوي السيد .....

رئيس بحوث متفرغ ، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي

د. محمد كامل ريحان .....

أستاذ الإقتصاد الزراعي المتفرغ ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس

د. ثناء النوبي احمد سليم .....

أستاذ الإقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس

د. صلاح محمود مقلد .....

أستاذ الإقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس

تاريخ المناقشة : ٢٧/ ٨ / ٢٠١٢

جامعة عين شمس
كلية الزراعة

رسالة ماجستير

اسم الطالـب : حسن مبروك حسن زيدان
عنوان الرسالة : اقتصاديات صناعة طحن القمح في مصر
اسم الدرجـة : ماجستير في العلوم الزراعية (إقتصاد زراعي)

لجنة الإشراف:

د. صلاح محمود مقلد
أستاذ الإقتصاد الزراعي ، قسم اقتصاد زراعي، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس
(المشرف الرئيسي)

د. ثناء النوبي احمد سليم
أستاذ الإقتصاد الزراعي ، قسم اقتصاد زراعي، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس

تاريخ التسجيل ٢٠٠٩/٠٢/٠٢

الدراسات العليا

ختم الإجازة **أجيزت الرسالة بتاريخ**
/ / ٢٠١٢

موافقة مجلس الكلية **موافقة الجامعة**
/ / ٢٠١٢ / / ٢٠١٢

مقدمة

تمهيد:

يعتبر القمح من أهم محاصيل الحبوب في مصر وذلك يرجع إلى اعتماد الغالبية العظمى من سكان مصر عليه في توفير الدقيق اللازم لإنتاج الخبز والذي يمثل الغذاء الأساسي للمواطن المصري.

وعلى الرغم من الأهمية الإستراتيجية للقمح فان مصر تواجه فجوة مستمرة بين الإنتاج والاستهلاك فعلى سبيل المثال بلغ الإنتاج المحلى من القمح خلال الموسم الزراعي (٢٠٠٨/٢٠٠٩) 8.52 مليون طن وتم استيراد٥.٩ مليون طن قمح في نفس العام لسد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك حيث بلغ متوسط استهلاك الفرد لهذا العام حوالى١٨٥ كيلو /جرام ووفقا لهذا المعدل فان مصر تعتبر من اكبر دول العالم في معدل استهلاك الفرد من القمح حوالي وذلك لان الخبز يمثل ٧٠ ٨٠% من غذاء الطبقات الفقيرة في المجتمع ولهذا يطلق على الخبز في مصر اسم (العيش) أي مادة الحياة.

وتعتمد صناعة الطحن على الطاقة الإنتاجية المصرية من القمح بالإضافة الى الطاقة الاستيرادية من القمح والتي تتزايد باستمرار لسد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك نتيجة للثبات النسبي للإنتاج المصري من القمح.

ونتيجة لوجود تباين في متوسطات تكاليف إنتاج طن الدقيق بين المطاحن المختلفة، لذا كان من الضروري دراسة تكاليف طحن القمح لمختلف المطاحن للتعرف على مصادر هذا التباين والعمل على تحسين كفاءة هذه الصناعة الهامة لمواجهة الزيادة المستمرة في الطلب على الدقيق الناتج عن هذه الصناعة والذي ينقسم إلى نوعيين أساسيين :

(١) **الدقيق المدعوم** وهو ينقسم إلى:

- الدقيق التمويني استخراج ٨٢% المستخدم في عمل الخبز البلدي.
- الدقيق السياحي استخراج ٧٦%المستخدم في عمل الخبز الطباقي.

وتتحمل الدولة أعباء مالية هائلة في سبيل دعم هذان النوعان وتوفيرهما كغذاء أساسي للملايين من شعب مصر .

(٢) الدقيق الفاخر استخراج ٧٢% والذي كان يتم استيراده قبل عام ١٩٩٢من الخارج ولقد تم تحرير إنتاج وتجارة الدقيق الفاخر استخراج ٧٢% في عام١٩٩٢.

ولقد تم إيقاف استيراد الدقيق الفاخر كخطوة لتخفيف جزء من الأعباء الهائلة التي تتحملها الدولة لدعم الخبز حيث انه قبل هذا التاريخ قد بلغ حجم الاستيراد من الدقيق الفاخر ١٥٠٠٠٠٠ طن/سنويا حيث كانت مصر اكبر مستورد للدقيق الفاخر على مستوى العالم.

ومنذ عام ١٩٩٢ بدا السباق بين كلا من القطاع العام والخاص في إقامة مطاحن جديدة لإنتاج الدقيق الفاخر وذلك نظرا لما يحققه هذا النشاط من عائد مضمون ..

وتعتبر صناعة طحن القمح إحدى الصناعات الزراعية الهامة في مصر، حيث تسهم بنسبة كبيرة من إجمالي الدخل القومي المصري. ويمكن تقييم أهمية خدمة طحن القمح في مصر عن طريق قياس مدى إسهامها في تكوين الدخل القومي المصري، وحجم العمالة التي تستوعبها، بالإضافة إلى القيمة الرأسمالية للأصول والمعدات ورأس المال العامل [١].

وعلى اعتبار أن عملية التصنيع للقمح ترتبط بالتكاليف اللازمة لتحويل القمح إلى دقيق فإن اقتصاديات التصنيع تعتمد عادة على دراسة اقتصاديات إنتاج الدقيق والتي يعبر عنها اقتصادياً بدوال تكاليف الطحن وتعتبر دراسة دوال التكاليف بصفة عامة من الأهمية بمكان لكونها تبين أكفأ الأساليب الإنتاجية من الوجهة الاقتصادية وذلك في ظل الظروف والمعلومات التكنولوجية المتاحة، وبعبارة أخرى فإنها توضح الأساليب الإنتاجية التي تتميز بأقل التكاليف الممكنة لتحقيق أهداف إنتاجية محددة، أو التي تحقق أقصى قدر من الإنتاج بقدر معين من التكاليف.

---

[١] محمد كامل إبراهيم ريحان، دراسة تحليلية للموارد المستخدمة والناتج في صناعة طحن القمح بالجمهورية العربية المتحدة- ١٩٧١

ذلك بالإضافة إلى كونها تعتبر مؤشراً هاماً للوصول إلى الحلول المثلى للمشاكل الصناعية الاقتصادية المختلفة والتي تعترض الصناعات المختلفة كتحقيق الكفاءة الإنتاجية للصناعة في المدى القصير، واختيار الطريقة المثلى للإنتاج والتوليفات الأقل تكلفة من عناصر الإنتاج المختلفة، وكذلك معرفة الهيكل الأمثل للمنشأة الإنتاجية وتحديد حجم ومكان المنشأة المثاليان بغية تحقيق أقل قدر من التكاليف المجمعة لكل من المواد الخام والناتج النهائي، واختيار أمثل الطرق المختلفة للتوسع الصناعي، لمواجهة زيادة الطلب على المنتجات النهائية للمطاحن أو اختيار أمثل الطرق للتجميع الصناعي لمواجهة النقص في الطلب أو لتجميع قدرات المطاحن الصغيرة لبناء أو تشييد مطحن أو أكثر ذو قدرة إنتاجية عالية، كما أن دوال التكاليف لها أهمية بالغة لمواجهة مشكلة التخطيط لمنطقة حديثة بهدف تحديد عدد المنشآت وحجمها ومكانها الأمثل.

مشكلة الدراسة:

تباين المستوى التكنولوجي المستخدم في مطاحن القمح على مستوى جمهورية مصر العربية، ووجود خلل في طريقة استخدام الموارد المتاحة لصناعة الطحن على مختلف محافظات الجمهورية الأمر الذي يؤدي إلى وجود تباين كبير في متوسطات تكاليف إنتاج طن الدقيق بين المطاحن المختلفة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على اقتصاديات تصنيع القمح في جمهورية مصر العربية بهدف الوصول إلى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لهذه الصناعة وكذلك وضع نموذج للتبوء بالطاقة الطاحنة اللازمة في ضوء معدل النمو السكاني .

الطريقة البحثية:

اعتمدت الدراسة على استخدام أساليب التحليل الإحصائية الوصفية المتمثلة في المتوسطات والنسب المئوية ومعدلات النمو التي استخدمت لتوصيف الظاهرة، وأساليب التحليل الكمية التي تمثلت في نماذج الانحدار الخطية والتقدير الإحصائي لدوال التكاليف في المدى القصير والطويل وتحديد السعة المثلى للمطاحن.

مصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة على البيانات السنوية المنشورة وغير المنشورة من مصادرها المختلفة، مثل الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي وزارة الزراعة، و الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وهيئة السلع التموينية التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي، والشركة القابضة للصناعات الغذائية وشركات المطاحن التابعة لقطاع الأعمال العام، الشركة العامة للصوامع والتخزين، غرفة صناعة الحبوب، فضلاً عن بيانات السلاسل المقطعية Cross Section Data التي تم الحصول عليها من قوائم التكاليف لميزانيات شركات مطاحن عينة الدراسة، وذلك لاستخدامها في التقدير الإحصائي لدوال التكاليف وتحديد السعة الإنتاجية المثلى لهذه المطاحن وكذلك بعض الدراسات الاقتصادية والرسائل العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة.

محتوى الدراسة:

تحتوى الدراسة على أربعة أبواب بالإضافة إلى النتائج والتوصيات وملخصاً باللغة العربية وآخر باللغة الإنجليزية، هذا بالإضافة إلى المراجع.

وقد تضمن الباب الأول فصلين الاستعراض المرجعي للدراسات والبحوث السابقة المتعلقة بمجال الدراسة، والإطار النظري. أما الباب الثاني فقد اهتم بتطور قدرات المطاحن في جمهورية مصر العربية، في حين اهتم الباب الثالث بالتعريف بصناعة الطحن وأهم مشاكل هذه الصناعة ودراسة تطور الطاقات الطاحنة في ضوء معدل النمو السكاني أما الباب الرابع فتناول اقتصاديات صناعة طحن القمح بهدف الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل من خلال دراسة دوال التكاليف الإنتاجية لهذه الصناعة في المدى القصير والمدى الطويل.

الباب الأول
الاستعراض المرجعي والإطار النظري

تمهيد:

تناول هذا الباب الاستعراض المرجعي والإطار النظري،وذلك في فصلين حيث تناول الفصل الأول الاستعراض المرجعي للدراسات والبحوث المتعلقة بموضوع الدراسة، حيث تم عرض وتوضيح أهم الدراسات السابقة في هذا المجال وذلك كمحاولة للاستفادة من أهم نتائجها العلمية والتطبيقية لإمكانية الاستفادة منها ويستهدف هذا العرض الإلمام بأكبر قدر ممكن من المعلومات والمفاهيم والبحوث والأفكار السابقة في مجالات ذات الصلة بموضوع الدراسة.

في حين أختص الفصل الثاني بالإطار النظري والذي تضمن عرضاً لأهم المفاهيم المرتبطة بصناعة طحن القمح وكذلك بعض المفاهيم المرتبطة بالتحليل الاقتصادي واستهلاك لصناعة طحن القمح في مصر، هذا بجانب السياسات والقرارات المتعلقة بذات موضوع الدراسة.

الفصل الأول : الاستعراض المرجعي

أولا :الاستعراض المرجعي للدراسات الخاصة بانتاج واستهلاك القمح:

في دراسة قام بها الدقاق[1] أوضحت أن مصر تشغل المرتبة الأولى في استهلاك القمح حيث بلغ المتوسط السنوي للطاقة الاستهلاكية بها نحو ٢٤% من المتوسط السنوي للطاقة الاستهلاكية القمحية القومية العربية خلال الفترة من (١٩٧٠ـــ ١٩٧٤) وأن مصر تشغلالمر تبة الثانية بين الدول العربية في إنتاج القمح حيث بلغ إسهامها نحو ١٩% من المتوسط السنوي للإنتاج من محصول القمح للدول العربية خلال نفس الفترة السابقة، وكذلك تبين خلال الفترة السابقة عجز الإنتاج عن سد

---

(١)عبد اللطيف الدقاق، التحليل الاقتصادي لاتجاهات التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية الرئيسية القومية والوطنية العربية، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، ١٩٧٦.

الاحتياجات الاستهلاكية في مصر بلغ ١.٧ مليون طن قمح، وتقوم الدولة بسد هذا العجز عن طريق استيراد القمح والدقيق.

وبينت دراسة الدقاق وآخرون[١] وجود عجز دائم في الطاقة الإنتاجية القمحية المصرية خلال الفترة (١٩٥٩ــ ١٩٧٦) ويمكن تقليله وتحقيق الأمن الغذائي في مصر عن طريق العمل على تقليل نسبة الزيادة السكانية بشتى الطرق بجانب تحقيق تنمية زراعية بالتوسع الرأسي والأفقي معاً، وذلك لأن زيادة تفاقم العجز سيؤدي لزيادة الواردات مما يصاحب مشكلات تتعلق بالتجارة الخارجية المصرية للقمح.

وفي دراسة لمنيرة [٢] والتي استهدفت التعرف على مدى العجز أو الفائض من القمح في دول العالم عامة ومصر خاصة حيث أوضحت أن نسبة الاكتفاء الذاتي للقمح في مصر لم تتجاوز ٤٥% خلال الفترة (١٩٧١ ــ ١٩٧٤) وقد تزيد نسبة عجز الإنتاج عن الاستهلاك في الفترات القادمة إن لم تتبع سياسات لتقليل ذلك العجز، حيث بلغ المتوسط السنوي لإنتاج القمح للفترة (١٩٧٠ــ ١٩٧٤) ١.٨ مليون طن بينما بلغ المتوسط السنوي للاستهلاك ٤ مليون طن بعجز بلغ ٢.٢ مليون طن سنوياً وتقوم الدولة باستيراد تلك الكميات من القمح والدقيق من الخارج سنوياً.

وأوضحت دراسة على[٣] وجود مشكلة قصور في إنتاج القمح للوفاء بمتطلبات الاستهلاك القومي مما تضطر معه الدولة لاستيراد كميات ضخمة من القمح، وبتحليل الإنتاج والاستهلاك للقمح في مصر من الموارد المتاحة ومحدودية الرقعة الزراعية الحالية وكذلك صعوبات التوسع الأفقي ولوجود المحاصيل

---

(١)عبد اللطيف الدقاق (دكتور)، وآخرون، إنتاج واستهلاك الغلال في مصر، ندوه عن تخطيط علمي لتوفير الأمن الغذائي في مصر، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، ١٩٧٩.

(٢) منيرة طه الحاذق، اقتصاديات إنتاج واستهلاك الحبوب والأهمية النسبية للقمح وتحقيق الأمن الغذائي في ج.م.ع، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، ١٩٧٨.

(٣) مصطفى حافظ على، اقتصاديات إنتاج القمح في مصر، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، ١٩٧٩.

المنافسة للقمح، تبين أن استخدام الموارد الزراعية وفقاً لمبدأ الميزة النسبية وكذلك الاعتماد أكثر على التوسع الرأسي من خلال استنباط ونشر الأصناف المرتفعة الغلة كالأقماح القصيرة وغيرها بجانب تحسين الكفاءة الإنتاجية باستخدام التوليفات المثلى من العناصر الإنتاجية، كما ركزت الدراسة على ضرورة الإبقاء على الدعم ورسم سياسات لترشيد الاستهلاك.

وفي دراسة قامت بها وزارة التموين[1] أوضحت أن الزيادة في معدل النمو السكاني قد أدى إلى زيادة الاستهلاك بنسبه تزيد عن نصف الكمية المحققة ما بين عامي (١٩٧٥ــ ١٩٨٠) بالنسبة للقمح أما بالنسبة لدقيق القمح نحو الربع، كما يوضح أن هناك عوامل أخرى مسئولة عن زيادة الاستهلاك ومن أهمها التوسع في صناعة العجائن والحلويات والتي سجلت أسعارها ارتفاعاً كبيراً في نفس فترة الدراسة والتي يمثل استهلاكها فئة محدودة من المجتمع

كما تبين من دراسة الشرقاوي[2] استمرار زيادة تكلفة إنتاج القمح من سنه إلى أخرى بنسبه أكبر من زيادة دخل بيع القمح مما يؤدي لعدم الجدارة الاقتصادية لمحصول القمح الذي بدورة يؤدي إلى نقص في إنتاج القمح والذي يتعارض مع خطط الأمن الغذائي المصري، كما تبين الدراسة أن ترشيد استخدام عوامل الإنتاج تؤدي لخفض التكاليف بنسبة ١٧.٥١% في وجه بحري و ٣٠.٢٧% بوجه قبلي من إجمالي التكاليف الزراعية لمحصول القمح، ولابد من تخفيض تكلفة الحصاد والدراس حتى ترتفع الجدارة الإنتاجية ويقبل الزراع على إنتاج القمح وبذلك تقل الفجوة الغذائية لمحصول القمح ويتقلص كميات القمح المستوردة مما يقلل خروج العملات الأجنبية وتحويلها لاستثمارات وتمويل المشروعات الجديدة.

---

(١) وزارة التموين والتجارة الداخلية، دراسة العوامل المؤثرة على استهلاك القمح في ج.م.ع، الإدارة المركزية للتخطيط والبحوث، دراسة غير منشورة، ١٩٨١.

(2) السيد محمود الشرقاوي، دراسة لبعض الجوانب الاقتصادية لتكاليف إنتاج القمح في مصر، مجلة التبادل العلمي وبحوث التنمية، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٣.

وتناولت دراسة سماح[1] أن القمح هو المحصول الرئيسي في قائمة الواردات الزراعية، حيث بلغت أهميته النسبية نحو ٧.٤% عام ١٩٦٤ وارتفعت إلى قرابة ٢٥% من قيمة الواردات الكلية عام ١٩٧٤ ، وترتب على زيادة الواردات القمحية ظهور عجز في الميزان التجاري ابتداء من عام ١٩٧٤ وتفاقم العجز، كما بينت الدراسة أن نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح بلغت نحو ٤٠% كمتوسط للفترة (١٩٦٤- ١٩٨٠)، في حين تزايدت الكميات المستوردة من القمح بنحو ٩٤ ألف طن سنوياً، وأن هذه الزيادة ترجع أساساً إلى زيادة الطاقة الاستهلاكية. وأوضحت الدراسة أن الولايات المتحدة الأمريكية هي المصدر الرئيسي للقمح ودقيقة خلال الفترة من عام (١٩٦٤- ١٩٦٧) أما خلال الفترة من عام (١٩٦٨- ١٩٧١) فقد انعدمت الكميات المستوردة من القمح ودقيقة من الولايات المتحدة الأمريكية وتحولت إلى أوروبا الشرقية حيث بلغت الكميات الواردة منها نحو ٢٨% من إجمالي الواردات المصرية من القمح، وفي خلال الفترة من عام (١٩٧٦+ ١٩٨٠) استوردت مصر من الولايات المتحدة الأمريكية مرة أخرى وبلغت نسبة الواردات القمحية منها نحو ٤٦.٦% فالتوزيع الجغرافي للواردات المصرية من القمح يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالعلاقات الأمريكية المصرية.

وأكدت دراسة كل من عبده وصبحي[2] على أهمية واردات القمح في الوفاء باحتياجات السكان الغذائية من القمح والدقيق والخبز والتي تمثل نسبه كبيرة من السعرات الحرارية، وقد اتضح من تقدير علاقات الطلب أن عدد السكان من أهم المتغيرات التي لها تأثير معنوي على الواردات المصرية من القمح. كما تلعب بعض الاعتبارات السياسية والاقتصادية دوراً هاماً في عملية

---

(١) سماح حسن إبراهيم سويدان، التغيرات الهيكلية للتجارة الخارجية لأهم السلع الزراعية في ج.م.ع، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، ١٩٨٣.

(٢) أمين إسماعيل عبده، إبراهيم صبحي، دراسة تحليلية لدور الواردات في استهلاك القمح في جمهورية مصر العربية، المؤتمر الدولي التاسع للإحصاء والحاسبات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية، جامعة عين شمس، القاهرة ١٩٨٤.

استيراد القمح فضلاً عن سياسة دعم أسعار القمح من السلع الأخرى المكملة والبديلة، مما يفسر مشكلة الواردات المصرية من القمح أهمية كبيرة من بين السلع الغذائية والتي تشكل مشكلة في مصر.

كما أوضحت دراسة شلبي[1] إلى انخفاض الكفاءة التسويقية لمحاصيل الحبوب والمتمثل في ارتفاع الهوامش التسويقية وبالتالي ارتفاع سعر المستهلك مما يؤدي إلى زيادة نفقات الدولة لدعم الأسعار، كما تبين أن الدولة تستورد نحو ٧٥% من الاحتياجات القمحية خلال فترة الدراسة (١٩٦٥ – ١٩٨١) وبالتالي ينحصر المسار التسويقي للقمح في النقل والتخزين. وقد تبين أن أهم مشاكل التسويق للقمح هي عدم كفاءة مطاحن القطاع العام التي تساهم بنحو ٩٥% من إجمالي الطاقة المتاحة للطحن، وبعمل نموذج للنقل لمحصول القمح بهدف خفض التكاليف التسويقية حتى يتم رفع الكفاءة التسويقية للقمح أشارت النتائج إلى إمكانية تدنية تكاليف النقل للدقيق من محافظات الإنتاج إلى محافظات الاستهلاك إلى نحو ١.٧ مليون جنيه. وأشارت الدراسة إلى أن الواردات المصرية من القمح والدقيق تمثل ثلثي استهلاكها القومي السنوي، وترجع هذه الزيادة إلى زيادة الاستهلاك الآدمي والحيواني لهذا المحصول وعدم زيادة المساحة المزروعة وكذلك لإهمال الزراع لخدمة محصول القمح لانخفاض العائد منه. كما أشارت الدراسة إلى أسعار تصدير القمح متباينة في كثير من البلدان المصدرة له من شهر إلى أخر. وأوصت الدراسة بأتباع سياسة إحلال الإنتاج المحلي من القمح محل الواردات عن طريق زيادة المساحة المنزرعة بالمحصول برفع سعره المزرعي، والعمل على عقد صفقات طويلة الأجل مع بعض التكتلات الاقتصادية لضمان استقرار أسعار الاستيراد.

---

(١) حسام الدين سليمان شلبي، دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على كفاءة التسويق والتجارة الخارجية لأهم محاصيل الحبوب في مصر، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الأزهر، ١٩٨٥.